

## معاقات مصريات متزوجات ينتفضن ضد قانون يحرمنهن من معاش أبائهن

بالمعاش، في حين تمنح كل الحقوق  
للزواج المعاقين لمجرد أنهم ذكور.

وقالت هبة هجرس، عضو مجلس  
النواب والمجلس القومي للمرأة عن  
نوي الإعاقة، إن أزمة المرأة المعاقة في  
كثرة احتياجاتها ومصروفاتها، مثل  
شراء أجهزة تعويضية وكراس متحركة،  
وبعض الرجال لا يفضلون الارتباط بهذه  
الفئة من السيدات فدانما هن بحاجة إلى  
أموال تلبى هذه المطالب، بحيث يتحركن  
ويتصرفن بشكل شبه طبيعي.

وأضافت هجرس لـ"العرب"، وهي من  
قادت المطالبة بتعديل قانون المعاقين  
ليحتفظوا بالراتب مع المعاش، أن  
الحكومة بررت رفض جمع الرزقة  
المعاقية بين راتبها ومعاش والديها، بأن  
ولاية الأب سقطت منذ انتقالها إلى عصمة  
رجل آخر، وهو الزوج، وأسست كالمها  
(الحكومة) على قاعدة شرعية بأن المرأة  
لها ولي واحد، إما الأب أو الزوج.

وتكمن مشكلة الحكومة المصرية  
في أنها تمنح المؤسسة الدينية الحق  
المطلق في رفض نصوص قانونية  
تعارض مع الشرع، ولو كانت تهدف إلى  
ترسيخ قيم إنسانية.

ماذا يضير الدين لو حصلت المرأة  
على معاش والدها وهي في ولاية زوجها؟  
وهل الدين يقول بأن نفل الفتاة عانسا  
حتى لا يسقط عنها مصدر رزق يساعدها  
على أن تعيش حياة كريمة مع زوجها  
وتتجنب الغرق في دوامة الفقر؟



وأكدت شادية لـ"العرب" أن قانون  
نوي الإعاقة الخاص بالمعاشات يدفع  
الكثير من السيدات إلى الزواج العرفي كي  
يحفظن بالمعاش. وليست هناك مراعاة  
للسبب التي دفعتهن إلى هذا الخيار،  
فالعلاء وصل إلى مستويات قياسية،  
وظروف الحياة صارت قاسية، وبدائل  
جني المال شبه معدومة، لذلك يتم التحايل  
على القانون، والحكومة تعلم ذلك، لكنها لا  
تستطيع الإنبات.

وتتحجج الحكومة بأن المعاقية  
بعد زواجها أصبحت تحت ولاية  
رجل غير الأب، وهو الزوج، ولا  
يحق لها الحصول على المعاش،  
لأن الرجل الذي تعيش معه يفترض  
أن ينفق عليها ويوفر لها كامل  
احتياجاتها، وليس دور الدولة أن  
توفر لهذه السيدة دخلا شهريا طالما  
أنها صارت في عصمة زوج مُلزم بذلك  
تحت أي ظرف.

وحسب القانون، فإن المرأة المندرجة  
تحت الإعاقة، أيا كان نوعها كبيرة أم  
صغيرة، لا تحصل على معاش الأب أو  
الأم، أو الاثنين معاً، إلا إذا كانت غير  
متزوجة أو مطلقة، أما إذا تزوجت فمن  
حق وزارة التضامن الاجتماعي وقف  
الأموال الشهرية التي كانت تتقاضاها،  
ما يدفع بعض السيدات إلى المخاطرة  
إما بقبول الزواج العرفي أو بالطلاق  
الصوري.

ويتناسخ الطلاق السوري على اتفاق  
مسيق بين الزوج والزوجة والمأذون  
الشرعي، ويحصل منه الأخير على مقابل  
مادي كبير، ويتم منح وثيقة تفيد بأن  
الزوجين انفصلا رسمياً، دون أن يقول  
الرجل لزوجته شفهما "أنت طالق"، ثم  
يتم تقديم المستند إلى وزارة التضامن  
الاجتماعي للحصول المرأة على المعاش  
بحكم أنها مطلقة، في حين أنها تعيش مع  
زوجها عرفياً، ولأن الأزهر يتمسك بوقوع  
الطلاق الشفهي فقط دون اعتراف بالوثيقة  
الرسمية، فإن الزواج يكون شرعياً.  
وأكدت شادية "أعرف سيدات معاقات  
لجان إلى الطلاق الصوري للحصول على  
المعاش، والأسر البسيطة لا تعارض هذا  
التصرف أمام نردة المال لتجاوز الظروف  
القاسية".

وأجاب بعض علماء الدين، مثل علي  
جمعي مفتي مصر السابق وأمنة نصير  
أستاذة العقيدة بالأزهر، قيام المرأة  
المعاقية وغيرها بالزواج عرفياً من أجل  
الاحتفاظ بالمعاش، لأنه لا يتعارض مع  
الشرعية، في حين حرم الأزهر ودار الإفتاء  
التصرف ذاته، باعتبار أنه "تحايل على  
القانون، والأموال التي يتم الحصول  
عليها ترقى إلى مرتبة السرقة من المال  
العام، وعلى السيدة الرضاء بالنصيب".  
ويرى المطالبون بتعديل قانون نوي  
الإعاقة أنه من غير المنطقي عدم المساواة  
بين الرجل والمرأة في الجمع بين الراتب  
والمعاش في حين أن الإصابة تبدو واحدة  
والزواج حق للجميع، وليس معقولاً في  
نزوة اهتمام رئيس الدولة بأصحاب  
الإعاقة ضمن المستفيدين من معاش  
تكافل وكرامة لظروفهم الخاصة.

## تفاهم العنوسة في الجزائر يطلق أجراءس الاحتماء بالدولة من ظلم المجتمع جزائريات عازبات يطمحن للعيش بسلام دون زواج

تعتبر ظاهرة التأخر في الزواج  
كابوساً يُطارِدُ الفتيات في الوطن  
العربي ولاسيما في الجزائر،  
وزادت من وطأته ضغوط الحياة  
والمجتمع والأحكام التي تطلق على  
من تتأخر في الارتباط.



كما كشفت سهام "لا تبادل الزيارات  
مع أحد ولا أذهب إلى الحفلات والأعراس  
في البلدة، لأن أمي محرجة بعبوستي،  
ولا يمكن لي مواجهة نظرات النسوة في  
المناسبات".

وتابعت "العنوسة عندنا تفقد الفتاة  
حقوقها الطبيعية في التكفل الاجتماعي،  
حتى الأكل، العلاج، اللباس... هي من  
الدرجة الثانية لدى أفراد الأسرة، حتى  
الأم التي حملت في أحضانها تسعة أشهر  
تصبح عبئاً عليها، تتخلص شيئاً فشيئاً  
من غريزة العاطفة والأمومة وتتسلّم  
لذكورية المجتمع وللتقاليد التي لا تطيق  
العانس بينهم".

وتبّين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضىاته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.

وتعتبر سهام نموذجا حيا عن شريحة  
من الجزائريات صرن في حاجة لحماية  
الدولة بسبب عنوستهن، فالدراسات عادة  
ما تكتفي في اختيار عيناتها ونماذجها  
من المدن الجامعية أو القريبة منها، حيث  
يسود نوع من الأريحية والانفتاح، بينما  
يستمر تجاهل العانس التي تعاني في  
المناطق العميقة، حيث لم تعد سلطة  
التقاليد و"العار" المصطنع احتمل رؤية  
العانس في الأسرة.

ولم تنشر أي من هذه الدراسات إلى  
أن هناك جزائريات لم يمكن حظا للزواج،  
يعشن ظروفا اجتماعية ونفسية صعبة،  
فهن مخيرات بين الفرار نحو حياة  
أخرى يتفقن فيها من مشاعر الحرام،  
وبين الاستسلام لمصيرهن وهن فاقداً  
لطعم الحياة، ولم يبق لأمثال سهام إلا  
الاستنجاد بالدولة لتأمين منحة وسقف  
لهن يكفل بهما ما بقي من العمر.

وفي سياق متصل لم تستبعد الدراسة  
التي تشرف عليها أمال بن عيسى دور  
التغيرات الهامة في حياة المرأة، من حيث  
المكانة والدور في تفاهم الظاهرة، حيث  
أصبحت الفتاة تسعى إلى إثبات ذاتها  
في المجتمع من خلال التعليم والعمل  
أولاً، ثم الزواج ثانياً، وارتفاع مستواها  
التعليمي واستقلالها المادي غير من  
نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية  
وفي مقدمتها الزواج، الذي سجل تراجعاً  
الإنجاب يواجهن خطر العنوسة، وأن



درجت المجتمعات العربية على اتخاذ  
آراء ومواقف قاسية من الشابات إزاء  
ظاهرة العنوسة، لكن أن تشير الدراسات  
والإحصائيات إلى وجود 12 مليون  
عانس، فذلك يعني 12 مشكلة نفسية  
اجتماعية وصحية، فما يتسرب هنا  
وهنا عن مؤشرات العنوسة يدعو إلى  
دق أجراس الإنذار، قبل أن تفلت الأوضاع  
من أيدي المجتمع والمؤسسات الرسمية.

وقالت سهام (فصلت عدم ذكر اسمها  
بالكامل)، وهي من مدينة خنشلة (شرق  
الجزائر)، لـ"العرب" على أمل مساعدتها  
هي وغيرها من العانسات على إيصال  
أصواتهن "العار والتمييز يلاحقاننا  
في كل مكان، حتى في بيوتنا وبين  
اهلنا.. إنني لا أكل ولا أعالج ولا البس  
كبقية أفراد العائلة لأنني عانس.. العنف  
اللفظي والمعنوي والمؤسسات الرسمية.

وقالت سهام (فصلت عدم ذكر اسمها  
بالكامل)، وهي من مدينة خنشلة (شرق  
الجزائر)، لـ"العرب" على أمل مساعدتها  
هي وغيرها من العانسات على إيصال  
أصواتهن "العار والتمييز يلاحقاننا  
في كل مكان، حتى في بيوتنا وبين  
اهلنا.. إنني لا أكل ولا أعالج ولا البس  
كبقية أفراد العائلة لأنني عانس.. العنف  
اللفظي والمعنوي والمؤسسات الرسمية.

ويعري مضمون رسائلها واحدا من  
النابوهات في إحدى المناطق الداخلية،  
وهي مدخل للوقوف على الظاهرة بشكل  
أعمق بعيداً عن الإحصائيات والنظريات  
الجافة، ما دامت الأصوات متصاعدة من  
عمق الجزائر المحافظ من أجل تدخل  
المؤسسات الرسمية لحماية هؤلاء من  
مأساة تتجرعها صاحباتها في صمت.  
وتروي سهام مأساتها قائلة "فقدت  
كل شيء في حياتي، جمالي، أملي  
وطموحاتي.. لم أعد إلا مجرد كتلة من  
اللحم والعظم، لا أدري ما أفعل، ولولا  
الزماي صلاتي وإيماني لكان الوضع  
أسوأ.. لقد ندمت على دراستي في  
الجامعة، فلا شغل ولا زواج، والأمر من  
كل ذلك أن شهادتي الجامعية صارت  
معرّاة لي، فدراستي هي سبب عنوستي..  
هكذا أعتقد أهلي".

وأضافت "في مجتمعنا وتقاليدنا،  
الفتاة تخرج مرتين الأولى لدار الزوجية  
والثانية إلى قبرها، وكل كنت محظوظة  
لما سمحوا لي بمواصلة الدراسة في  
الجامعة، لكن يا ليتهم لم يفعلوا، لقد  
تحولت حياتي إلى جحيم والجامعة إلى  
عبرة أتجرعها يوماً".

وعلى الرغم من أن ظاهرة العنوسة  
تشمل الملايين من الجزائريات، فإن  
سهام تشير إلى أن "الوضع يختلف بين  
المرأة العاملة والقابعة في المنزل، وبين  
تقاليد منطقة وأخرى.. فأنا أتحدث عما  
يعيشه الكثيرات في ما يعرف بالجزائر  
العميقة البعيدة عن الأضواء والصحف".  
لكنها شددت على أن "العانس ضحية في  
جميع الحالات، وأن الوقت حان للاتفات  
إليها، لأن الجحيم يحرق الكثيرات"،  
منابعة "ممن أعرفهن هناك الصامدات  
وهناك المستسلمات.. أعرف فتيات هربن  
من بيوتهن، لم يتحملن ما يتعرضن له،  
لقد ذهبن دون رجعة ويلا وداع، تركن  
كل شيء خلفهن.. أهلهن، ذكرياتهن، أعز  
الأشياء لديهن، ليعشن حياتهن بعيداً عن  
الذل والهوان والنظرات الحارقة".

وتدعو الشابة الجزائرية إلى  
ضرورة أن "تعمل الحكومة على التكفل  
ببناء، إننا جزء من الشعب، ولن يضيرها  
إن خصصت لنا منحة وسكنا ياونيا  
ويريحنا من نظرات التمييز والمعاملة  
الدونية".  
ولا تزال الدراسات الاجتماعية تتسم  
بالجفاف والتحليل النظري، حيث لا  
يوجد في الجامعات أو المراكز المختصة  
ما يوجي أو يحفز المؤسسات الرسمية  
على استشراف تطورات لافقة للمشكلات  
الاجتماعية، من أجل أخذ الاحتياطات  
اللازمة، لا سيما وأن كامل الدولة لم يعد  
قادراً على تحمل أعباء جديدة.  
وأظهرت دراسة اجتماعية لنيل  
شهادة الماجستير للباحثة في علم  
الاجتماع آمال بن عيسى، أن "الديوان  
الوطني للإحصائيات يشير إلى أن 51 في  
المئة من نساء الجزائر اللواتي بلغن سن  
الإنجاب يواجهن خطر العنوسة، وأن



هناك 4 ملايين عانس تجاوزت أعمارهن  
سن الـ55، وأن التقديرات الإجمالية  
تكشف عن وجود حوالي 12 مليون عانس،  
وهو ربع مليون التعداد البشري للبلاد".  
وذكرت الدراسة أن "العنوسة ظاهرة  
تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر  
في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف  
ببنية وتماسك المجتمع وذلك لأن الآثار  
المرتبطة عنه لا تمس المرأة فحسب، بل  
الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم  
تلك الآثار هو الانتشار للامحدود لمختلف  
أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات  
الجنسية غير الشرعية".  
وتبين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضىاته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.

وتعتبر سهام نموذجا حيا عن شريحة  
من الجزائريات صرن في حاجة لحماية  
الدولة بسبب عنوستهن، فالدراسات عادة  
ما تكتفي في اختيار عيناتها ونماذجها  
من المدن الجامعية أو القريبة منها، حيث  
يسود نوع من الأريحية والانفتاح، بينما  
يستمر تجاهل العانس التي تعاني في  
المناطق العميقة، حيث لم تعد سلطة  
التقاليد و"العار" المصطنع احتمل رؤية  
العانس في الأسرة.

ولم تنشر أي من هذه الدراسات إلى  
أن هناك جزائريات لم يمكن حظا للزواج،  
يعشن ظروفا اجتماعية ونفسية صعبة،  
فهن مخيرات بين الفرار نحو حياة  
أخرى يتفقن فيها من مشاعر الحرام،  
وبين الاستسلام لمصيرهن وهن فاقداً  
لطعم الحياة، ولم يبق لأمثال سهام إلا  
الاستنجاد بالدولة لتأمين منحة وسقف  
لهن يكفل بهما ما بقي من العمر.

وفي سياق متصل لم تستبعد الدراسة  
التي تشرف عليها أمال بن عيسى دور  
التغيرات الهامة في حياة المرأة، من حيث  
المكانة والدور في تفاهم الظاهرة، حيث  
أصبحت الفتاة تسعى إلى إثبات ذاتها  
في المجتمع من خلال التعليم والعمل  
أولاً، ثم الزواج ثانياً، وارتفاع مستواها  
التعليمي واستقلالها المادي غير من  
نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية  
وفي مقدمتها الزواج، الذي سجل تراجعاً

هناك 4 ملايين عانس تجاوزت أعمارهن  
سن الـ55، وأن التقديرات الإجمالية  
تكشف عن وجود حوالي 12 مليون عانس،  
وهو ربع مليون التعداد البشري للبلاد".  
وذكرت الدراسة أن "العنوسة ظاهرة  
تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر  
في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف  
ببنية وتماسك المجتمع وذلك لأن الآثار  
المرتبطة عنه لا تمس المرأة فحسب، بل  
الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم  
تلك الآثار هو الانتشار للامحدود لمختلف  
أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات  
الجنسية غير الشرعية".  
وتبين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضىاته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.

وتعتبر سهام نموذجا حيا عن شريحة  
من الجزائريات صرن في حاجة لحماية  
الدولة بسبب عنوستهن، فالدراسات عادة  
ما تكتفي في اختيار عيناتها ونماذجها  
من المدن الجامعية أو القريبة منها، حيث  
يسود نوع من الأريحية والانفتاح، بينما  
يستمر تجاهل العانس التي تعاني في  
المناطق العميقة، حيث لم تعد سلطة  
التقاليد و"العار" المصطنع احتمل رؤية  
العانس في الأسرة.

وتبّين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضىاته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.

وتعتبر سهام نموذجا حيا عن شريحة  
من الجزائريات صرن في حاجة لحماية  
الدولة بسبب عنوستهن، فالدراسات عادة  
ما تكتفي في اختيار عيناتها ونماذجها  
من المدن الجامعية أو القريبة منها، حيث  
يسود نوع من الأريحية والانفتاح، بينما  
يستمر تجاهل العانس التي تعاني في  
المناطق العميقة، حيث لم تعد سلطة  
التقاليد و"العار" المصطنع احتمل رؤية  
العانس في الأسرة.

ولم تنشر أي من هذه الدراسات إلى  
أن هناك جزائريات لم يمكن حظا للزواج،  
يعشن ظروفا اجتماعية ونفسية صعبة،  
فهن مخيرات بين الفرار نحو حياة  
أخرى يتفقن فيها من مشاعر الحرام،  
وبين الاستسلام لمصيرهن وهن فاقداً  
لطعم الحياة، ولم يبق لأمثال سهام إلا  
الاستنجاد بالدولة لتأمين منحة وسقف  
لهن يكفل بهما ما بقي من العمر.

وفي سياق متصل لم تستبعد الدراسة  
التي تشرف عليها أمال بن عيسى دور  
التغيرات الهامة في حياة المرأة، من حيث  
المكانة والدور في تفاهم الظاهرة، حيث  
أصبحت الفتاة تسعى إلى إثبات ذاتها  
في المجتمع من خلال التعليم والعمل  
أولاً، ثم الزواج ثانياً، وارتفاع مستواها  
التعليمي واستقلالها المادي غير من  
نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية  
وفي مقدمتها الزواج، الذي سجل تراجعاً

هناك 4 ملايين عانس تجاوزت أعمارهن  
سن الـ55، وأن التقديرات الإجمالية  
تكشف عن وجود حوالي 12 مليون عانس،  
وهو ربع مليون التعداد البشري للبلاد".  
وذكرت الدراسة أن "العنوسة ظاهرة  
تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر  
في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف  
ببنية وتماسك المجتمع وذلك لأن الآثار  
المرتبطة عنه لا تمس المرأة فحسب، بل  
الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم  
تلك الآثار هو الانتشار للامحدود لمختلف  
أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات  
الجنسية غير الشرعية".  
وتبين النتائج الميدانية للدراسة  
أن البطالة وصعوبة الحصول على  
المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في  
ظل غلاء المعيشة تشكل كلها عوامل  
سوسيواقتصادية هامة تقف حائلاً دون  
إقبال الشباب على الزواج، خاصة وأن  
أسلوب الحياة قد تغير كثيراً مقارنة  
بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له  
مقتضىاته ومستلزماته وعدم توفرها قد  
ينعكس بالسلب على حياة الشباب.